



تغير المناخ في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

لقد حدّد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ منطقة البحر الأبيض المتوسط على أنها من إحدى المناطق الساخنة الأكثر تأثراً بتغير المناخ حيث تتعرض معظم البلدان بالفعل لارتفاع في درجات الحرارة وفي ظل ازدياد وتيرة حالات الجفاف وحرارة الغابات، ومعدلات متنامية من التصحر وانخفاض مصادر المياه العذبة.

ويتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التأثيرات الرئيسية التالية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2100:

- ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمي يتراوح من 0.3 إلى 0.5 درجة مئوية لكل عقد؛
- انخفاض في هطول الأمطار بمقدار يتراوح من 4% إلى 30%؛
- ارتفاع في مستوى سطح البحر بمقدار يتراوح من 18 سم إلى 59 سم؛
- زيادة في وتيرة وقوة الظواهر الجوية الحادة، وعلى الأخص الموجات الحارة والفيضانات.

واستجابة لهذه التهديدات، برز فهم مشترك الآن في منطقة البحر الأبيض المتوسط مفاده أن مكافحة تغير المناخ هو أمر ضروري، فباستخدام إجراءات التخفيف والتكيف، قد يقدم مواجهة المناخ أيضاً فرصاً للتنمية الاقتصادية، وتحديداً فيما يتعلق بخيارات التنمية المنخفضة الكربون.



الاتحاد الأوروبي
وبلدان الجنوب/حو
ار الجنوب

تمويل المناخ

مرونة التكيف مع تغير المناخ

عمليات التآزر مع الشركاء

التخفيف والتنمية ومنخفضة
الكربون

تمويل تغير المناخ

يسهل مشروع كليماساوث الوصول إلى آليات تمويل
تغير المناخ التي تدعم التنمية منخفضة الكربون
ومرونة التكيف مع المناخ. ويستند هذا المسعى على
القدرات الوطنية الحالية لإعداد الوثائق المطلوبة
للحصول على التمويل اللازم وفقاً لمتطلبات جهات
مثل "صندوق التكيف"، وصناديق استثمار المناخ،
وجهات أخرى.



بناء القدرة وتعميم سياسة تغير المناخ

يتم تنفيذ مشروع كليماساوث من خلال مجموعة من
التدخلات الوطنية والإقليمية التي تستهدف أربعة
محاور مواضيعية رئيسية، والتي ويمكن مواءمتها
بشكل سريع استجابة للاحتياجات الناشئة والفرص
الجديدة.

القدرة على التفاوض والتنفيد

تستمر المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ في
التطور، وتتطلب إسهامًا كبيرًا من قبل البلدان الواقعة
جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويوفر مشروع
كليماساوث تدريبًا شاملاً لصانعي السياسات وأصحاب
القرار. وتشمل دورات التدريب التفاوض على وتطبيق
اتفاقيات المناخ والسياسات التي تدعم المسار باتجاه
مجتمعات تعمل على تخفيف المناخ ودول منخفضة الكربون.

خارطة طريق الاتحاد

الأوروبي للمناخ لعام 2050

"خارطة طريق الاتحاد الأوروبي للمضي نحو
اقتصاد تنافسي منخفض الكربون في عام
2050" تقترح بأن الاتحاد الأوروبي، بحلول
عام 2050، يجب أن يخفض انبعاثاته إلى 80%
تحت مستويات عام 1990 من خلال إجراءات
الخفض المحلية للانبعاثات فقط. وتحدد خارطة
الطريق المعالم، التي تشكل مسارات فعالة من
حيث التكلفة لتحقيق هذا الهدف - ألا وهو
التخفيض بما يتراوح بين 40% بحلول عام
2030 و 60% بحلول عام 2040 كما تظهر
أيضا كيف يمكن للقطاعات الرئيسية المسؤولة
عن الانبعاثات الأوروبية - قطاعات توليد الطاقة،
والصناعة، والنقل، والبناء والتشييد إضافة إلى
الزراعة - تحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض
الكربون أكثر فاعلية من حيث التكلفة.
وعلى الأجل القصير، وضع الاتحاد الأوروبي
تشريعًا لخفض انبعاثاته إلى 20% تحت
مستويات عام 1990 بحلول عام 2020.

التنمية المنخفضة الكربون

يدعم مشروع كليماساوث تحسين عمليات الرصد
والإبلاغ والتحقق (MRV) من انبعاثات غازات
الدفيئة، من خلال تطوير، ومشاركة أفضل الممارسات
في مجال الإبلاغ عن الانبعاثات، ونمذجة وتحليل
التخفيف من تغير المناخ. ويساهم المشروع أيضا في
التعرف على محافظ إجراءات التخفيف الملائمة
وطنياً، والملائمة بيئيًا وتحديدها وتنميتها، والمساعدة
التقنية والتدريب على وضع استراتيجيات إنمائية
منخفضة الانبعاثات.

التكيف والمرونة

يولي مشروع كليماساوث أهمية خاصة لتحسين
استخدام البيانات المناخية لدعم تطوير تكيف وتخفيف
المناخ في دول معينة. ويساهم المشروع في تنمية
المنهجية المتعلقة بعمليات تقييم الهشاشة وقابلية التأثر
بتغير المناخ كما يدعم إعداد خطط العمل الوطنية
المتعلقة بالمناخ (NAPS).

اتفاقية باريس

ويشمل أصحاب المصلحة الأساسيين إدارات حكومية معنية على الصعيدين التنفيذي والسياسي، مثل جهات التنسيق الوطنية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والوحدات واللجان المعنية بتغير المناخ، وصناع القرار، وخدمات الأرصاد الجوية، وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الحكومات المحلية، وممثلي المجتمع المدني.

حددت اتفاقية باريس التاريخية التي عقدت في عام 2015 مساراً رئيسياً في سياسة التعامل مع المناخ، فهي أول اتفاقية عالمية ملزمة قانونياً تحدد درجة الحرارة العالمية إلى ما دون 2 درجة مئوية. وتعتبر اتفاقية باريس بمثابة جسر بين سياسات الوقت الراهن وحيادية المناخ العالمية التي ستتحقق قبل نهاية القرن. وتلزم الاتفاقية جميع الأطراف ببذل جهود حثيثة لخفض الانبعاثات ولإبلاغ بانتظام عن النتائج التي يتم الحصول عليها والخضوع للمراجعة الدولية.

مشروع كليماساوث

يدعم مشروع كليماساوث الممول من قبل الاتحاد الأوروبي أنشطة التخفيف من ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها في 9 دول تقع جنوب البحر المتوسط: الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وتونس.

يتمثل الهدف العام في مساعدة تحول البلدان الشريكة نحو اقتصادات منخفضة الكربون مع بناء مرونة التكيف مع المناخ، ومن ثم حماية الأساس واعتنام الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير العمالة في المنطقة.

ويجري تحقيق ذلك من خلال تعزيز قدرة صانعي السياسات في المنطقة للانخراط بشكل فعال في الإطار العالمي لتغير المناخ، ومن خلال تحسين القدرة المؤسسية للتخطيط الاستراتيجي في مجالات التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والتمويل.

ويعزز المشروع أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبعضها البعض، وتقاوم المعلومات بشأن قضايا تغير المناخ في المنطقة إضافة إلى إقامة حوار أوثق وشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وقد بدأ مشروع كليماساوث في فبراير عام 2013 وسيتم تنفيذه لمدة 63 شهر (لغاية مارس عام 2018) بمزانية إجمالية تبلغ 5.7 مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي.





مراكز التميز المعنية بتغيير المناخ والتي تشمل البلدان الشريكة.

ويسهل المشروع أيضا الوصول إلى المعلومات وزيادة فهم أفضل الممارسات والتشريعات بشأن تغيير المناخ في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة من خلال التدريب، والمساعدة التقنية، وإنتاج المواد الإعلامية، والأدوات المتاحة على الإنترنت.

تنسيق جهود الشركاء الفنيين والماليين

ينسق مشروع كليماساوث على نحو وثيق مع الشركاء الفنيين والماليين العاملين في المنطقة من خلال عمليات تقييم احتياجات القدرات التعاونية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويساعد النهج التشاركي ولتقاسم المعلومات ونشرها أيضا على تحسين التنسيق بين المانحين المحتملين.

تحسين الشراكة وتعزيز التعاون الإقليمي

يهدف المشروع أيضا إلى تحسين نوعية الحوار الإقليمي، بين البلدان الشريكة والاتحاد الأوروبي ويتحقق ذلك عبر جميع المجالات المواضيعية بتيسير الربط الشبكي علاوة على الاتصالات وجها لوجه وعبر شبكة الإنترنت. ويدعم المشروع أيضا الإجراءات المشتركة التي تتضمن العديد من البلدان الشريكة، مثل الدراسات العلمية بشأن تقييم المخاطر، والتي تساهم في بناء خط الأساس المرجعي المتعلق بتغيير المناخ. وقد تُدعم أيضا المبادرات الوطنية التي تحمل في طياتها نطاق يشمل عدة قطاعات مختلفة أو إقليمي يشمل عدة محافظات/أقاليم أو كلاهما معا، مثل

المؤسسات الشريكة الأساسية على الصعيد الوطني

الجزائر: وزارة الخارجية - مصر: وزارة البيئة - إسرائيل: وزارة البيئة
الأردن: وزارة البيئة - لبنان: وزارة البيئة - ليبيا: مكتب رئيس الوزراء - الهيئة العامة للبيئة
المغرب: وزارة الطاقة، والمعادن، والمياه، والبيئة - فلسطين: وزارة البيئة - تونس: وزارة البنية التحتية والبيئة

جهات الاتصال

مشروع كليماساوث - مكاتب المشروع
مصر: c/o d'Appolonia Egypt Branch, Fouad Thabet treet, 8, Sheraton Buildings, Heliopolis, Cairo
+20 2 22693710 هاتف/فاكس:
بلجيكا: c/o A.E.S.A, Agriconsulting Europe, Avenue de Tervuren 36, 1040
+32 2 7362277 هاتف, Brussels

البريد الإلكتروني: info@climasouth.eu www.climasouth.eu

إخلاء مسؤولية
المعلومات والآراء الواردة بهذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي. لا تضطلع مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي أو أي شخص بتصرف نيابة عنها بمسؤولية الاستخدام، والتي قد تنشأ عن المعلومات التي تحتويها هذه الوثيقة